العرب
الإثنين 2020/05/11
السنة 42 العدد 11699

مخاوف اصطفاف تونس خلف الأجندة التركية تتفاقم

أحزاب تونسية تحذر من التورط في العدوان على ليبيا

تفاقم الجدل في تونس بشأن الموقف الرسمي من الأزمة الليبية في ظل تحركات غير منسجمة بين رئيس الجمهورية قيس سعيّد، الذي يحاول الدفع باتجاه الحياد ويكتنف موقفه الكثير من الغموض، ورئيس البرلمان راشد الغنوشي الذي لا يخفي تحمسه لحكومة الوفاق في طرابلس، ما انعكس سلبا على المشهد السياسي في الداخل ودفع أحزاب سياسية إلى التحذير من الزّج بالبلاد في سياسة المحاور وتوريطها في العدوان على الجارة ليبيا.

تونس – رغم محاولات الرئيس التونسي قيس سعيّد اتخاذ موقف محايد من طرفي الصراع في ليبيا والتأكيد في كل مناسبة على أنه يتخذ نفس المسافة من الطرفين، تشوّش اندفاعة رئيس حركة النهضة ورئيس البرلمان راشد الغنوشي باتجاه حكومة الوفاق وتنسيق المواقف معها على تحركات سعيّد التي يسابق الزمن للمسك بزمام أمور الملف الليبي المعقد الذي احتكرته حركة النهضة من ثورة يناير2011.

ودفعت اتصالات الغنوشي بكل من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس مجلس الدولة الليبي خالد المشري عديد الأحزاب التونسية إلى التحذير من توريط البلاد في العدوان على ليبيا، خاصة وأن تحركاته تزامنت مع اشتداد المعارك بين طرفي النزاع، ما يزج بالبلاد في الاصطفاف وراء الأجندة الإقليمية التركية–القطرية.

محسن مرزوق

الدبلوماسية التونسية مصابة بكورونا ومنحازة بسذاجة إلى تركيا

مبروك كورشيد

أردوغان يريد أن يجعل تونس حديقة خلفية للسيطرة على ليبيا

وحذّرت قوى سياسية تونسية من نوايا أنقرة استغلال تونس لأغراض عسكرية وعبّرت عن رفضها بشدة لأيّ نشاط تركي على الأراضي التونسية، فيما تشير مصادر دبلوماسية أن أنقرة تسعى إلى توفير طريق إمداد لميليشيات طرابلس انطلاقا من تونس بعد أن أطلق الاتحاد الأوروبي مهمة إيرينى لمراقبة تدفق الأسلحة إلى ليبيا.

وأصدر كل من التيّار الشعبي وحزب العمال والحزب الاشتراكي وحركة البعث وحركة تونس إلى الأمام وحزب القطب، بياناً مشتركاً، عبرت من خلاله هذه الأحزاب عن رفضها المطلق لأيّ نشاط تركي على الأراضي التونسية لدعم "الميليشيات والإرهابيين" وتصدير المرتزقة إلى ليبيا.

وحذرت وفق نصّ البيان، من مغبة استمرار مسار الغموض الذي تنتهجه السلطات التونسية في كل ما يتعلق بالأنشطة التركية في المنطقة، مطالبين "بموقف واضح في رفض التواجد العسكري الأجنبي في المنطقة".

وأدانت الأحزاب "كل محاولة للزج بتونس في لعبة المحاور الإقليمية مهما كانت على حساب أمنها القومي وعلى حساب أمن واستقرار الشعب الليبي ودماء أبنائه وطالبت رئيس الجمهورية بموقف واضح من محاولات تركيا التواجد العسكري سواء بشكل غير مباشر من خلال جلب المرتزقة من سوريا أو بشكل مباشر لما يشكله هذا الأمر من خطورة كبيرة على الأمن والسلم الإقليميين".

وساهم تستر الرئاسة التونسية على حدود التنسيق الإقليمي مع تركيا في تعميق الغموض من التطورات الإقليمية خاصة بعد نزول طائرة تركية محمّلة بمساعدات طبية إلى ليبيا في مطار جربة جرجيس التونسي، ما أعطى الانطباع بأن شيئا ما يحاك في الكواليس.

وجاء في بيان للرئاسة التونسية أن المساعدات الطبية "موجهة إلى الأشقاء في ليبيا شرط أن يتم تسليم ما بها من مساعدات موجهة إلى ليبيا إلى السلطات التونسية (أمن و ديوانة) وشرط أن تتولى السلطات التونسية وحدها دون غيرها إيصالها إلى معبر راس جدير ليتسلمها الجانب الليبي".

وعلّق الأمين العام لحركة مشروع تونس محسن مرزوق، الأحد، على الحادثة بالقول "في ملف نقل الشحنة الطبية إلى حكومة الوفاق كان على رئيس الجمهورية أن يطلب من الصليب الأحمر الدولي إدخال تلك المساعدات الطبية حتى يخرج من المأزق الذي وضعه الأتراك له".

وأضاف مرزوق "الدبلوماسية التونسية مصابة بكورونا ومنحازة بسذاجة إلى تركيا".

وتصر تركيا على ألا تترك مناسبة أو فرصة تمر دون استغلالها ميدانيا لجهة تعزيز نفوذها في المنطقة، بما يدعم حلفاءها الإسلاميين في ليبيا، خاصة في هذه الفترة التي تسارعت فيها التطورات العسكرية في المنطقة الغربية بعد فشل الهجمات المتكررة لميليشيات حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج على قاعدة الوطية العسكرية.

وتعرف تونس منذ بناء دولة الاستقلال بتوازن المواقف الدبلوماسية وعدم الانجرار لسياسة المحاور والاصطفاف، لكن منذ وصول الإسلاميين إلى الحكم ممثلين في حركة النهضة، تسود مخاوف من انزلاق تونس إلى سياسة المحاور مع دفع تركي قطري لإقحام البلاد في هذا الخندق ضمن أجندة التوسع والنفوذ الإقليمي وإسناد المشروع الإخواني في المنطقة.

ولا يخفي رئيس حركة النهضة دعمه لميليشيات حكومة الوفاق فضلا عن علاقاته بالرئيس التركي رجب طيب أردوغان وأمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، فكثيرا ما تأتي مواقف الحركة الإسلامية من الصراع الليبي متطابقة مع الأجندات التركية القطرية في المنطقة.

وحذّر النائب عن حركة تحيا تونس مبروك كورشيد السبت، من أنّ الرئيس التركي يريد أن يجعل من تونس حديقة خلفية لقواته وجسرًا للإرهابيين والميليشيات للدخول إلى ليبيا والسيطرة عليها سعيًا إلى بسط نفوذه على شمال أفريقيا.

واعتبر البرلماني التونسي أنّ الدبلوماسية التونسية ارتكبت عدة أخطاء بحق الأشقاء الليبيين، مشيرًا إلى "أنّها حدّ هذه اللحظة لا تتصرف برؤية استراتيجية وليست لديها خطة عمل في الملف الليبي".

ولفت إلى أنّ "السلطات التونسية تتعامل مع القضية الليبية على أساس أن هذه الحرب تقع في بلد آخر وليست في الجارة ليبيا"، واصفا الخيارات التي تتخذها الدبلوماسية التونسية في التعاطي مع موضوع ليبيا بأنّها "خرقاء". وسبق أن مورست ضغوطات على وزير الدفاع التونسي عماد الحزقي، بعد تصريحات قال فيها إن بلاده اضطرت إلى التنسيق مع ميليشيات مسلحة على حدودها الجنوبية، وهي ضغوط من الداخل ومن الخارج حتى بدا وكأن الدبلوماسية التونسية بات موقفها من الملف الليبي يصاغ في الدوحة أو أنقرة، ولا يعترف به قبل أن يصادق عليه رئيس حركة النهضة رغم أن حقيبة الخارجية والدفاع ومتابعتهما من صلاحيات الرئيس.

ويرى متابعون أن مصلحة تونس تقتضي الدفع نحو حل سياسي حقيقي يجمع بين الفرقاء المتنازعين وينهي أساسا الميليشيات كحالة سياسية وأمنية دائمة في طرابلس، فضلا عن بناء نظام يحوز على اعتراف إقليمي ودولي.

بضاعتكم ردت اليكم

دعم إسلاميي الجزائر للدستور الجديد رهين مصالحهم

صابر بليدي

الجزائر – تضارب ردود الفعل الأولية للقوى والأحزاب الإسلامية، حول مسودة الدستور التي كشفت عنها الرئاسة الجزائرية، وأرسلت بنسخ منها للأحزاب السياسية من أجل المناقشة والإثراء، ففيما ينتظر أن تلتحق أحزاب مبكرا بركب المؤيدين لمقترحات السلطة، يقرن آخرون دعمهم لمسودة الدستور الجديد بتحقيق مكاسب سياسية أولا.

وأعربت أحزاب إسلامية في الجزائر عن تحفظات عديدة تجاه مسودة الدستور المعروضة في البلاد على الإثراء والمناقشة، ومع ذلك لم تمانع في أن تكون بداية مسار سياسي يقطع بين حقبة الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، وبين حقبة ما بعد حراك الثاني والعشرين من فبراير 2019.

ويعطي موقف الإسلاميين، خاصة حركة مجتمع السلم "حمس"، وحركة البناء الوطني، الانطباع بأن الإسلاميين سيضعون العصا في العجلة إلى غاية الحصول على امتيازات سياسية، مقابل تمرير الوثيقة في البرلمان والاستفتاء الشعبي، وفاء للتقاليد السياسية التي دأبوا عليها في مختلف الاستحقاقات.

وأعلنت في هذا الشأن أكبر الأحزاب الإخوانية في البلاد، في اجتماع مجلس الشورى، على أن مسودة الدستور "بعيدة عن الطموحات المرجوة، لاسيما ما عبّرت عنه أطياف الشعب الجزائري من خلال الحراك الشعبي ومطالب التغيير المجمع عليها".

وأضافت أن الوثيقة "أخذت توجها شعبويا يؤدي إلى التضييق على الأحزاب من حيث التأسيس والممارسة السياسية والحق الكامل لتمثيل ناخبيهم وهو ما يؤثر سلبا على الأداء البرلماني بشكل مخالف لكل التوجهات الدستورية العالمية، كما أنها (الوثيقة) لم تعط الصلاحيات الكافية للهيئات المنتخبة والكفيلة بتجسيد المادتين (7 و8) من الدستور واللتين تمثلان مطلبا أساسيا من مطالب الحراك الشعبي".

وكانت حمس قد سجلت موقفا مخيبا للحراك الشعبي خلال الأسابيع الأخيرة، بعدما اتهمته بـ"الخضوع لأجندات أيديولوجية"، وأعربت عن استعداداها للتعاون مع السلطة الجديدة بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون، رغم عدم دعمها له في الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

وذهب بيان حمس إلى أن "المسودة لم تفصل مجددا في طبيعة النظام السياسي الذي يحكم البلاد، إذ أبقته هجينا لا يمثل أي شكل من أشكال الأنظمة المعروفة في العالم، وأنها تحرم الأغلبية من حقها في التسيير، ولا تُلزم تسمية رئيس الحكومة من الأغلبية، وهو أمر يتناقض مع معنى الديمقراطية التمثيلية ويلغي جزءا أساسيا وجوهريا من الإرادة الشعبية المعبر عنها في الانتخابات التشريعية، فضلا عن حالة الغموض التي تكتنف منصب نائب الرئيس من حيث دوره وصلاحياته وطريقة تعيينه".

وفي المقابل عبرت حركة البناء الوطني المنبثقة بدورها عن الحركة الأم حمس، عن قلقها مما أسمته بالمخاطر التي تهدد ثوابت الهوية الوطنية، في إشارة للضمانات التي قدمتها الوثيقة للأمازيغية لكي تكون مادة صماء غير قابلة للنقاش أو التعديل مستقبلا.

وأشارت في هذا الشأن إلى أن "اللغة الوطنية والرسمية واحدة وغير قابلة للنقاش، وأن الجزائر واحدة وشعبها واحد، واللغة الوطنية الرسمية واحدة، وغير قابلة للنقاش والمزايدة وللرضوخ أمام جماعات الضغط"، في إشارة إلى دسترة اللغة الأمازيغية كلغة وطنية ثانية رسمية في البلاد.

> **الإسلاميون يطالبون بامتيازات سياسية مقابل دعم مسودة الدستور الجديد في البرلمان**

وكعادتها ركبت الأحزاب الإسلامية موجة الثوابت والهوية، عبر ما أسمته حركة البناء بـ"الخصوصيات العقيدية والتاريخية والحضارية، ومن غير المناسب المبالغة في التنصيص بالاتفاقيات الدولية بالشكل الذي تصير هي فيه المحدد والمقيد لموروث الشعب الجزائري"، وذلك في ردها على تنصيص المسودة القاضي بإخضاع جميع التشريعات المحلية، للمواثيق والاتفاقيات التشريعية الدولية.

وفيما ينتظر أن تلتحق أحزاب إسلامية مبكرا بركب المرحبين بمسعى السلطة، قياسا بالتماهي الذي باتت تتميز به في الآونة الأخيرة على غرار حركتي الإصلاح والنهضة، فإن حركتي حمس والبناء تقاطعت ردود فعلهما الأولية في العديد من المسائل التي دأب الإخوان على توظيفها في مختلف الاستحقاقات السياسية، على غرار مسألة الحريات التي يتلونون بشأنها حسب الموقف والوضع.

المنافع الحزبية قبل المصالح الوطنية

فشل الميليشيات يدفع أردوغان إلى تهديد حفتر

أنقرة – حذّرت وزارة الخارجية التركية الأحد من أنها ستعتبر قوات شرق ليبيا (الجيش الوطني الليبي) بقيادة المشير خليفة حفتر أهدافا مشروعة إذا واصلت هجماتها على مصالحها وبعثاتها الدبلوماسية في ليبيا، في وقت نفى فيه الجيش الليبي استهداف مقار للسفارات في العاصمة طرابلس.

وقالت الوزارة في بيان إنه "إذا تعرضت بعثاتنا ومصالحنا في ليبيا للاستهداف فسنعتبر قوات حفتر أهدافا مشروعة". ولم تحدد الوزارة في بيانها سبل الاستهداف الذي تتحدث عنه. وجددت تركيا في ذات البيان دعمها لحكومة الوفاق، معتبرة أنه توجد "مسؤولية جماعية" على عاتق المجتمع الدولي لصد الجيش الليبي.

ويرى مراقبون أن التصعيد التركي والتهديد المباشر للقائد العام للجيش الليبي المشير خليفة حفتر يأتي عقب تعثر ميليشيات الوفاق في السيطرة على قاعدة الوطية الجوية وتلميح لتدخل أكبر في ليبيا بعد فشل أنقرة في تغيير جذري لموازين القوى رغم الدعم العسكري الكبير للميليشيات بالعتاد والمرتزقة.

وأشار هؤلاء إلى أن التهديدات التركية للجيش الليبي تندرج ضمن سياق التصعيد الإعلامي لا أكثر، بغية رفع معنويات ميليشيات الوفاق، لكنهم تساءلوا في الآن ذاته عن صمت المجتمع الدولي المحيّر عن التدخل التركي في ليبيا.

ونفى المتحدث باسم الجيش بشكل قاطع استهداف مقار السفارات في العاصمة أو مؤسسات الدولة، مُلمّحاً إلى اتهام ميليشيات حكومة الوفاق التي تدعمها تركيا، بالقيام بأعمال من شأنها الإساءة إلى مكانة القوات المسلحة الليبية. وقال أحمد المسماري في بيان نشره على صفحته بموقع فيسبوك "تنفي القيادة العامة نفياً قاطعا قيامها بهذه الأفعال التي تنافي المواثيق والقوانين والأعراف الدولية"، في إشارة إلى استهداف المقار الدبلوماسية.

وفي تفاصيل الحادثة التي جدت ليل الخميس – الجمعة لقي مدني ليبي وعنصران من الشرطة حتفهم وجرح 4 مدنيين بعد سقوط قذائف على منتزه طريق الشط بالقرب من مقر إقامة السفيرين الإيطالي والتركي بالعاصمة الليبية.

وتتزامن هذه التهديدات مع احتدام المعارك خلال الأيام الماضية على تخوم طرابلس حيث سعت ميليشيات الوفاق المدعومة من أنقرة الثلاثاء إلى افتكاك قاعدة الوطية، وهي إحدى أبرز قواعد الجيش الليبي غرب البلاد حيث تعد قادرة على احتضان أكثر من 7000 جندي.

وباءت محاولات الميليشيات بالفشل بعد صد الجيش لهجومها ما كبدها خسائر كبيرة في العتاد والمقاتلين.

وكان الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد وعد أنصاره الأسبوع الماضي بأنهم سيتلقون "أنباء سارة" من ليبيا، لكن ذلك لم يحدث ما دفعه إلى التصعيد الإعلامي ضد الجيش الليبي الذي يقود معركة لتحرير طرابلس.